تقرير مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين

نيابة عن مجلس إدارة شركة مدينة مسقط للتحلية (ش.م.ع.ع.) ("الشركة")، أتشرف بتقديم تقرير مجلس الإدارة جنباً الى جنب مع بيانات الشركة المالية الغير مدققة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م.

الصحة والسلامة والبيئة

كان أداء الشركة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة حتى الآن ممتاز، دون وقوع أي حوادث مهدرة للوقت. حيث أكملت الشركة المشغلة ، وهي شركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة ش.م.م ١٣١٠ يومًا بدون وقوع أي حوادث مهدرة للوقت منذ بدء عملية التشغيل التجاري للمحطة في تاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٦م. وبالمثل، لم تكن هناك أية حوادث بيئية في المحطة.

التشغيل

خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠١٩م، حققت الشركة معدل توافر أقل بنسبة ٩٢,٨%، مقارنة بمعدل ٩٥,٩% خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٨م، ويرجع ذلك أساساً إلى أنشطة الصيانة المخطط لها التي أجريت خلال الفترة نفسها في السنة الماضية. وصلت كمية المياه المنتجة خلال الفترة المذكورة ٤٨,٣٥٧,٨٩٢ متر مكعب أكثر بنسبة ١٠,٣% بالمقارنة مع ٤٣,٨٥٤,٧٣٦ متر مكعب خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٨م.

لسوء الحظ ، خلال الربع الحالي وخاصة في شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١٩، تعرض خليج عُمان والذي يقع فيه مدخل مياه البحر إلى المحطة ، لظاهرة غير عادية من انتشار قناديل البحر. وقد أدى ذلك إلى إنخفاض اضطراري بمقدار ٦٦،٩٩٥ متر مكعب و١٤٦،٣٦٢ متر مكعب على التوالي. ولقد أدت ظاهرة أنتشار قناديل البحر والتي تتحرك مع التيارات البحرية إلى سد شاشات دخول مياه البحر وانخفاض من كمية مياه البحر في أنابيب السحب ، وقد أثر هذا الانخفاض من دخول مياه البحر في أنابيب السحب بشكل مباشر على كمية المياه الصالحة للشرب التي تنتجها المحطة ، مما أدى إلى

إنخفاض في السعة الإنتاجية. بلغ إجمالي معدل التوقف القسري لفترة التسعة أشهر هو ١,٢٠ ٪، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة ١,٢٣ ٪ مقارنة مع ٢,٤٣ ٪ لنفس الفترة من عام ٢٠١٨ (والذي كان يرجع أساسا إلى تكاثر الطحالب). يقوم فريق تشغيل المحطة الآن بالتحقيق في سبل تقليل حالات التوقف القسري في المستقبل إلى الحد الأدنى بسبب ظاهرة انتشار قناديل البحر.

النتائج المالية

بلغ إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الشركاء لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ١٢,٧٦٠ مليون ريال عماني، بينما بلغت تكلفة التشغيل المباشرة ٨,١٦٧ مليون ريال عماني. وبناءً عليه، بلغ إجمالي الربح المسجل ٤,٥٩٣ مليون ريال عماني، أي أقل بنسبة ١,٨٪ مقارنة بالسنة الماضية خلال نفس الفترة ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التعديل الذي تم إجراؤه لمرة واحدة على السداد الكهرباء الإضافية خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد تم تسجيل إيرادات أخرى بمبلغ ٠,٠٢٨ مليون ريال عماني لسداد المصاريف. بلغت النفقات الإدارية والعمومية في نفس الفترة ٠,٦١٠ مليون ريال عماني، وهو أكثر بنسبة ٣,٠٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، ويرجع ذلك أساساً إلى تكلفة الموظفين. أما عن تكاليف التمويل في نفس الفترة، فانخفضت قيمتها إلى ٢,٣٥٩ مليون ريال عماني، أي أقل بنسبة ٦,٧٪ من تكاليف التمويل المتكبدة للفترة نفسها من السنة الماضية. سجلت الشركة أرباحاً قبل خصم الضريبة بمبلغ ١,٦٥٢ مليون ريال عماني، وهو أكثر بنسبة ٦,٢٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. بصورة شاملة، حققت الشركة أرباحاً بعد الضريبة قدرها ١,١٤٩ مليون ريال عماني في نفس الفترة بالمقارنة مع أرباح بعد الضريبة قدرها ٠,٨٨٠ مليون ريال لنفس الفترة من السنة الماضية.

كما في سبتمبر ٢٠١٩م، بلغ سعر سهم شركة مدينة مسقط للتحلية ١١٣ بيسة. (٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م :١٣٤ بيسة).

حوكمة الشركة

بعد إدراج الشركة في سوق مسقط للأوراق المالية في يناير ٢٠١٨ ، أحرزت تقدماً ملموسًا في تطبيق ميثاق الشركات المساهمة العامة. كما تم الإفصاح سابقًا، استقال المراجع الداخلي للشركة في يوليو ٢٠١٩ وتواصل الشركة البحث عن بديل مناسب. وفي الوقت الحالي، تواصل جرانت ثورنتون تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة. تعمل الشركة أيضًا على ضمان توافق سياساتها الداخلية مع قانون الشركات التجارية الجديد الصادر في بداية هذه السنة بموجب المرسوم السلطاني ٢٠١٩/١٨.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

تواصل الشركة تقديم الدعم في مجالات الرعاية والتعليم بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

نظرة مستقبلية

إدارة الشركة اتخذت وستستمر في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والحكيمة لضمان أعلى معايير الصحة والسلامة والامتثال البيئي، مع الحفاظ على مستوى المحطة الموثوقية والتوافر من الآن فصاعداً.

وختامًا ، أود أن أعبر بالنيابة عن مجلس الإدارة عن أقصى تقديرنا وامتناننا لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وحكومته على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص من خلال خلق بيئة عمل تسمح للشركة بالمشاركة الفعالة في نمو اقتصاد السلطنة والمساهمة في بناء دولة قوية.

أحمد فؤاد بن محمد كنالي

رئيس مجلس الإدارة

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف: ٢٢٣٥٤٣٠٠ ٩٦٨+
فاكس: ٢٢٣٥٤٣٣٣ ٩٦٨+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية ، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، كما هو مبين في الصفحات ٥ إلى ٣٦.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية فى ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة في سلطنة عمان ، هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

تأكيد أمر – تقييد التوزيع والإستخدام

تم إعداد هذه البيانات المالية حصرياً بغرض تقديمها إلى الهيئة العامة لسوق المال بدلاً من المنشأة التي تعلن عن توزيعات الأرباح. بالتالي ، فقد لا تكون البيانات المالية مناسبة لغرض آخر. إن تقريرنا موجه حصرياً إلى الشركة والهيئة العامة لسوق المال ويجب ألا يتم توزيعه إلى أو إستخدامه بواسطة أطراف أخرى عدا عن الشركة والهيئة العامة لسوق المال. إن رأينا ليس معدلاً فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي
تقييم المشتقات يرجى الرجوع إلى إيضاح (١٠) من البيانات المالية فيما يتعلق بالإفصاحات المطبقة على هذا الأمر. كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ، تمثل المشتقات ٦,١% من إجمالي الإلتزامات. جميع المشتقات مصنفة في المستوى ٢ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو وارد في معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٣ قياس القيمة العادلة. سوف تكون هناك شكوك حول قيمة الأدوات المالية المصنفة في المستوى ٢ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. تستخدم الأدوات المالية المشتقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والتحوط منها. تم تصنيف هذه الأدوات كتحوطات للتدفقات النقدية. يستند تقييم المشتقات على نماذج التقييم بإستخدام بيانات المدخلات الملحوظة. نظراً لأن تحديد القيمة العادلة للمشتقات يعد مصدراً رئيسياً لتقدير الشكوك ، ويتطلب إجراء إجتهادات محاسبية هامة ويمثل رصيداً جوهرياً ، فقد تم إعتبار هذه المسألة بمثابة أمر تدقيق رئيسي في تدقيقنا للبيانات المالية.	علاوة على إجراءات التدقيق الأخرى ، فقد قمنا بما يلي: • إكتسبنا فهماً لإجراءات تحديد القيمة العادلة للمشتقات ، وسياسات إدارة المخاطر والسياسات المحاسبية التي تطبقها الإدارة. • قمنا بتقييم ضوابط تقييم المشتقات لتحديد ما إذا كان قد تم وضعها وتنفيذها بشكل مناسب. • قمنا بتوفيق القيمة الدفترية للأدوات المالية المشتقة في البيانات المالية مع تأكيدات الطرف الثالث الخارجي • قمنا بتقييم إستقلالية ومؤهلات وكفاءة الإختصاصي الذي كلفته الشركة بتحديد القيمة العادلة للمشتقات. • قمنا بإعادة إحتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة وفقاً لبيانات السوق المستقلة والمتاحة خارجياً بإستخدام الدعم المقدّم من اختصاصيي إدارة المخاطر المالية; و • قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة وذلك لتحديد ما إذا كانت مستوفية لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بواسطة مدققي حسابات آخرين ، والذين أبدوا رأياً غير معدّل على هذه البيانات المالية في ١٨ نوفمبر ٢٠١٨ و في ١٨ فبراير ٢٠١٩ على الترتيب.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقيّمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ومتطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال ، والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيّمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو درجة كبيرة من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية سوف تكشف دائماً أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للإحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهرية ، إذا كان من المتوقع أن تؤثر ، بشكل فردي أو جماعي ، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً لهذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال هي أكبر من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ. كما أن الإحتيال قد ينطوي على تواطؤ والتزوير أو حذف متعمد ومحاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة والتي أعدتها الإدارة.
- إستنتاج مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، إستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، سواء ما إذا وجدت شكوك جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. تعتمد إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- تقييم العرض العام وهيكلة ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاح ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيّمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيّمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيّمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

Deloitte . Touche

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
١٧ نوفمبر ٢٠١٩

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
C.R. No. 1736256
Deloitte.
0901-02
Deloitte & Touche (M.E.)& Co. LLC.

وقع بواسطة
مارك ديفيد دون
شريك